AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

حوكمة المعلومات أساس لجودة التقارير المالية وتعزيز ثقة اصحاب المصلحة

Information governance is the basis for the quality of financial reporting and the enhancement of stakeholder confidence

ذكرى مهدي صالح [1] أ . د عماد صبيح فرج الصفار [2]

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة المستنصرية

المستخلص

انعكست التطورات التقنية التي يشهدها العالم في النظام الاقتصادي على المحاسبة وأن التغيرات الاقتصادية والتطورات في بيئة الأعمال وكان لها أثرها على المحاسبة وعلى مدى ملائمة التقارير المالية بشكلها الحالي والقواعد التي تُعد على أساسها من تحقيق أهداف مستخدمين تلك التقارير من حيث الجودة وثقة اصحاب المصلحة. وتوصلت هذه الدراسة الى عدة استنتاجات وتوصيات من أهمها عدم إلمام أعضاء مجالس الإدارة بالمصارف العراقية بمتطلبات وأهداف حوكمة المعلومات وليس هناك اقتناع بعض الإداريين بأهمية الحوكمة وتأثيراتها وهناك أثرها الكبيرعلى جودة التقارير المالية ووضع دليل وموحد لجميع المصارف يحدد قواعد حوكمة المعلومات بوضوح، وإعطاء الموظفين الدورات في أصداء العمل ضمن مبادئ وقواعد الحوكمة.

Abstract:

Reflected The technical developments taking place in the world in the economic system on the accounting and economic changes and developments in the business environment hav had their impact on accounting and on the appropriateness of the financial reports in its current form and the rules that are the on basis of achieving the objectives of dealing with users of those reports in terms of quality and the confidence of stakeholders. This study reached several conclusions and recommendations, the most important of which is that the members of the boards of directors of Iraqi banks are not familiar with the requirements and objectives of information governance, and there is no conviction by some administrators of the importance of governance and its effects. Work within the principles and rules of governance

المقدمة

فرضت التطورات المتسارعة في تقنية المعلومات والمخاطر والتهديدات التي واجهت النظم المحاسبية والقائمين على مهنة المحاسبة تحديات كبيرة فيما يتعلق بالتعامل مع تقنية المعلومات الحديثة واستخداماتها في استحداث نظم معلومات محاسبية جديدة تتناسب مع هذا التطور. ومن اهم هذه التحديات هو تطبيق آليات حوكمة المعلومات التي تهدف الى تعظيم أداء الوحدة الاقتصادية ووضع أنظمة رقابة على إدارة وجودة وأمن المعلومات وضرورة التنسيق بين الوحدات المختصة والتكامل والتوافق بين البيانات المالية والمخاطر وحفظ البيانات التاريخية ووضع نماذج خاصة بالتقارير.اذ ان حوكمة المعلومات تركز على دورة حياة المعلومات وكيفية إنشاء البيانات وتخزينها وتنظيمها وحذفها، اي هي استراتيجية شاملة تسعى الى مساعدة الوحدات الاقتصادية في الحصول على اقصى قيمة من اصول المعلومات الخاصة بها مع تقليل المخاطر المحتملة .وفي الوقت نفسه توفر اطارا لاتخاذ قرارات اكثر ذكاء فيما يتعلق بالمعلومات القيمة واين يتم تخزينها بشكل افضل ضمن البنية التحتية لتقنية المعلومات.

تُعد التقارير المالية مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، من خلالها يتم عرض وتوصيل المعلومات المحاسبية الى اصحاب المصالح، لغرض الأستفادة من معلوماتها في ترشيد القرارات إذ تكون المعلومات المفيدة تلك الأكثر جودة، وهذا يستدعي بالنتيجة التطبيق السليم لقواعد ومبادئ الحوكمة.

المبحث الاول: منهجية البحث ودرسات سابقة

مشكلة البحث:

يعد العصر الحالي هو عصر الثورة المعلوماتية وتعتبر المعلومات هي السمة الاساس والاهم في اعداد وتصميم نظم المعلومات المحاسبية، ومع النمو الهائل للبيانات الرقمية داخل وخارج الحدود التنظيمية ، وتزايد احتمالات الوصول إلى هذه البيانات ، أصبحت الوحدات الاقتصادية تدرك الحاجة لإدارة أصول البيانات الخاصة بها من مصادر خارجية وتجاوز تقنية المعلومات الكلاسيكية (أساسا:قاعدة البيانات). نتيجة لذلك فإن تطبيق حوكمة المعلومات لها أهمية حيوية في إعداد تقارير مالية تتسم بالجودة العالية لتعزيز ثقة مستخدميها.

وبناءًعلى ما تقدم تتبلور مشكلة البحث في الاجابة على الاسئلة الاتية:

1. هل تطبيق مبادئ وآليات حوكمة المعلومات يعمل على إضافة قيمة حقيقية للمعلومات المحاسبية.
2. مامدى تأثير إستخدام مبادئ وآليات حوكمة المعلومات على جودة التقارير المالية في الوحدة الاقتصادية.

هدف البحث:

أثرت التغيرات الاقتصادية في بيئة الاعمال والثورة المعلوماتية في المحاسبة وملاءمة تقاريرها والقواعد التي تُعد على اساسها من تلبية لمتطلبات المستخدمين من ناحية الثقة والجودة. ولكي تحقق هذه التقارير الهدف منها ومن المعلومات التي تقدمها لابد من توافر مايؤهلها لان تكون ملائمة وصادقة، إذ ينعكس ضعف هذه الخصائص سلباً على فقدان الثقة بهذه المعلومات وذلك عند حدوث تلاعب والغش ونقص في الافصاح والشفافية.وقد وضعت مجموعة من الاليات والاجراءات والقوانين والتعليمات التي تضمن جودة مخرجات النظام المحاسبي والتي أدرجت تحت عنوان عام هو

حوكمة المعلومات. يتمثل الهدف الرئيس للبحث عن بيان أثر تطبيق مبادئ وآليات حوكمة المعلومات على جودة التقارير المالية ويتم تحقيق ذلك الهدف من خلال الاهداف الفرعية الآتية:

1- تحقيق مستوى الجودة في التقارير المالية من خلال تطبيق قواعد واسس حوكمة المعلومات.
2- تحقيق كفاءة وفعالية اكبر سيما في ادارة وتخزين وأمن المعلومات.
3- تحديد دور حوكمة المعلومات وبما يمكنها من المساهمة في تحقيق اهداف الوحدة الاقتصادية من خلال التقارير التي يُعدها المحاسبون .

اهمية الدراسة:

تكمن اهمية الدراسة في ضرورة إستدامة تطوير الممارسات المحاسبية وتحقيق جودة المعلومات بالاعتماد على قواعد بيانات توفر معلومات ملائمة وصادقة وحسب الطلب في ظل تطبيق حوكمة المعلومات، تمثل حوكمة المعلومات (إطاراً يتسم بالشمول يتضمن تمييز وإنشاء البيانات وإستخدامها وحقوق أمتلاكها وتأمينها. بمعنى آخر هي تمثل مجموعة القواعد التي تستخدم لإدارة المعلومات). وبيان الدور الذي تؤديه في تعزيز الثقة بالتقارير المالية ويحسن الجودة ويخفض تكاليف الخدمات والمنتجات ويحسن كفاءة النظام المحاسبي وذلك من خلال تقديم معلومات في الوقت المناسب فضلاً عن تمكين المستخدمين من الوصول المباشر للمعلومات وحسب احتياجاتهم وبالتالي يرفع من معدلات الأحتفاظ المستدام للعلاقة معهم .

فرضية البحث:

استنادا الى مشكلة البحث تتمثل الفرضية في.

توافر حوكمة المعلومات أدوات وأساليب كفوءة وفعالة لتطوير تقارير مالية تضيف قيمة لأية وحدة إقتصادية ولأصحاب المصلحة فيها.

درسات سابقة:

اسم الباحث	عنوان الدراسة
دراسة/ محمد/2009	اثر حوكمة الشركات على جودة المحتوى الاعلامي للتقارير المالية"(بحث)
دراسة/الشبلي/2012	تأثير حوكمة المعلومات المحاسبية في تحسين الاداء المصرفي"(بحث)
دراسة Goodwin and (Sow/2002):	The Influence of Corporate Governance Mechanisms on the Quality of Financial Reporting and Auditing: Perceptions of Auditor's and Directors in Singapore. (تأثير آليات حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية والمراجعة: تصورات المدققين والمديرين في سنغافورة)(بحث)

دراسة (Imemokraria/2013):	**Corporate Governance and Financial reporting the Nigerian Banking: secotr An Empirical study. حوكمة الشركات وإعداد التقارير المالية المصرفية النيجيرية: قطاع دراسة تجريبية**

المبحث الثاني/ الاطار النظري لحوكمة المعلومات وتأثيرها في جودة التقارير المالية

مفهوم حوكمة المعلومات:

تُعد حوكمة المعلومات فرعاً رئيسياً ضمن منظومة الحوكمة ، و "الحوكمة" مصطلح معروف في مجال الأعمال يركز على دور مجالس الإدارة في تمثيل مصالح المساهمين وحمايتها من خلال مراقبة سلوك الإدارة، وعرفت الحوكمة على انها مجموعة من عمليات وممارسات والسياسات وقوانين وهيأت مؤسسية تؤثر في طريقة توجيه بموجبها الوحدة الإقتصادية.

إرتبط مصطلح الحوكمة بالعديد من الأنشطة على سبيل المثال لا الحصر، حوكمة الشركات بشكل عام وحوكمة تقنية المعلومات ، وحوكمة المعرفة، وحوكمة المعلومات موضوع هذا المبحث وغيرها. تعد حوكمة المعلومات احد عناصر الحوكمة الجيدة، بينما تشمل حوكمة الشركات على علاقات مابين العديد من أصحاب المصلحة ذوي العلاقة والأهداف التي تحكم توجهات إية وحدة الإقتصادية وبما يحقق توافق بين حوكمة المعلومات وحوكمة الشركات بطرائق تضمن الشفافية والنزاهة واخلاقيات العمل. وفيما يخص أصحاب المصلحة المعنيون بالحوكمة فإنهم المساهمون ، ومجلس الإدارة، والإدارة التنفيذية، وكذلك الجهات المعنية الأخرى من قبيل الموظفين والموردين والزبائن والمقرضين والبيئة والمجتمع ككل. وتوافر الحوكمة هيكلاً لتحديد الأهداف التنظيمية ومراقبة الأداء لضمان تحقيق تلك الأهداف (OECD 1999).

عُرفت حوكمة المعلومات من قبل رابطة الإداريين ومديروا السجلات (ARMA) على انها إطارعمل إستراتيجي متعدد التخصصات يتكون من معايير وآليات عمل ووظائف ومقاييس وبما يُمَكّنْ الوحدات الإقتصادية ومنتسبيها من التعامل المناسب مع إصول المعلومات. وهذا الإطار يساعد الوحدة الإقتصادية على تحقيق إهدافها وتسهيل الالتزام بالمتطلبات الخارجية والحد من المخاطر الناجمة عن التطبيقات والممارسات العملية غير المعيارية إو غير النظامية لإدارة المعلومات.

اما من وجهة نظر محاسبية عرف (Conye:2017: 160) حوكمة المعلومات على أنها تعظيم قيمة المعلومات كأصل الى أعلى حد ممكن من خلال تقليل مخاطر وتكاليف المعلومات الى ادنى حد والتخلص من المعلومات التي لم تعد لها قيمة او أهمية في بيئة الأعمال، إما المعلومات الأكثر أهمية فتتم زيادة فاعليتها للحصول على تحليلات جديدة اكثر عمقاً وللحصول على قيمة جديدة . بعبارة أخرى العمل على تحسين توظيف المعلومات وايصالها الى الحالة المثُلى.

وفي الوقت الذي تختلف هذه التعاريف في بعض التفاصيل الا أنها إجمالاً تصف الخصائص الرئيسة لبرنامج حوكمة المعلومات وتبرز دورها التنظيمي وكلآتي (Saffady: 2017:2):

1- تحدد حوكمة المعلومات كيفية تنفيذ مبادرات ذات صلة بمعلومات الوحدة الإقتصادية.

2- تساهم حوكمة المعلومات في خلق إطار عمل إستراتيجي يربط المبادرات ذات صلة بالمعلومات مع وظائف الوحدة الإقتصادية.

3- تساهم حوكمة المعلومات في مهام ووظائف وصلاحيات اتخاذ القرار ومحاسبة المسؤولية عن المعلومات فضلاً عن تطوير آليات العمل والتقنيات التي تعظم الإستفادة من إصول المعلومات بطريقة فعالة من ناحية التكلفة وتعظيم قيمة معلومات الوحدة الإقتصادية.

4- تضع حوكمة المعلومات معاييراً لمبادرات عن المعلومات.

5- تمتلك حوكمة المعلومات إبعاداً متعددة الاختصاصات تسهل المشاركة والتعاون في دعم مبادرات عن المعلومات.

6-تؤكد حوكمة المعلومات على الإلتزام بالمتطلبات القانونية والتنظيمية الخاصة بإنشاء وخزن معلومات موثوقة مع امكانية الوصول اليها واستخدامها وحمايتها وبما يقلل من احتمالات تعرض الوحدة الإقتصادية للمخاطر المتعلقة بالمعلومات.

<u>إهداف حوكمة المعلومات:</u>

يمكن القول بشكل عام ان هدف الحوكمة هو تحسين سرعة وفعالية القرارات وكفاءة العمليات وبما يحقق اقصى أستفادة من المعلومات ويخلق قيمة وتنعكس ايجاباً على الوحدة الإقتصادية فضلاً عن تقديم رؤية أفضل للمستخدمين الداخليين والخارجيين . ويمكن أستعراض اهداف حوكمة المعلومات بحسب (Kahn &Blair: 2009: 26) وكالآتي:

1. توفيرمزيد من الشفافية وتحسين إدارة المعلومات وبما يحقق إفضل أداء على مستوى الوحدة الإقتصادية.
2. تقديم سجل دائم لعمليات إدارة المعلومات في الوحدة الإقتصادية ، وهذا يوفر إدلة وثائقية عن إدارة المعلومات تتعاظم أهميتها مع مرور الوقت.
3. تخفيف المخاطر وحماية المحتوى والخصوصية وتوفير الامن للمعلومات ومنع تسربها والسيطرة على تكاليفها.
4. رقابة المحتوى من خلال إدارة متناسقة للمعلومات عبر خطوط سلطة واضحة.
5. التقييم المستمر للمحتوى من منظور المخاطر والتكاليف والعائد.
6. تأكيد على قواعد الحفظ والارشفة من منظور توقيت إعادة تقويم المحتوى للاحتفاظ به او حذفه.
7. ضمان سهولة الوصول الى المحتوى بغض النظر عن طبيعته ومصدره.

<u>ابعاد حوكمة المعلومات:</u>

في ضوء التعاريف المذكورة في الفقرات السابقة يمكن النظرإلى حوكمة المعلومات على أنها برنامج متعدد الابعاد والتخصصات ،او نوع من برنامج شامل (لماذا هذا ، وماذا يتضمن حوكمة المعلومات بالفعل؟)

قدم Wildhaber et al (2015:177) مجموعتين من أبعاد حوكمة المعلومات ضمن مجالين مراتبطين هما : تقنية المعلومات المتمثلة بـ (حوكمة البيانات، وحوكمة تقنية المعلومات، وحماية وامن المعلومات، وهيكل البرمجيات).

وعمليات المعالجة متمثلة بـ (إدارة العمليات ، وإدارة السجلات، الامتثال القانوني ، وحوكمة الشركات). وقد اكد(Giordano: 2015:2) على ان تكامل كل من عمليات المعالجة وتقنية المعلومات دور في انجاح برنامج حوكمة المعلومات وان للمحاسبة دور اساس في نقل المعلومات الى الادارة ومساعدتها على اتخاذ القرارات من خلال تقديم تقارير دورية او عند الحاجة تتضمن معلومات رقمية ووصفية موجهة الى مجلس الادارة وتحتوي العديد من المعلومات حول السياسات الادارية والمالية والقرارات المتخذة استناداً الى معلومات محاسبية فضلا عن تقارير توجه الى اصحاب المصلحة على سبيل المثال تقرير (المدقق الخارجي) والذي يعد أداة توصيل معلومات بصيغة رأي مفهوم وموثوق به الى جميع المستفيدين حول مدى الالتزام بالتعليمات الصادرة من قبل هيئات مسؤولة عن إصدار المعايير مثل مجلس معايير المحاسبة المالية والتشريعات الخاصة بأمن وحماية المعلومات لكي تكون تلك المعلومات ملائمة وتمثل بمصداقية حال الوحدة الإقتصادية وبما يلبي حاجات مستخدميها مع بيان دور التقنية في إدارة بيانات ومعلومات يؤهلها النظام المحاسبي ونمذجتها من خلال تصنفيها ووضعها في جداول ومخططات تؤهلها لخدمة مستخدميها.

مبادئ حوكمة المعلومات:

تتضمن برامج حوكمة المعلومات عشرة مبادئ أساسية تمثل الأساس لأفضل ممارسات يمكن أن تصمم في برنامج حوكمة المعلومات .وتشمل (Smallwood: 2014: 25-27)

1. **إدارة او رعاية تنفيذية:** من إجل انجاح جهود حوكمة المعلومات يجب أن يكن هناك راعي (sponsor) إو مدير تنفيذي مسؤول عن قيادة هذا الجهد ، وإزالة العقبات أمام فريق أو مجلس حوكمة المعلومات وإبلاغ أهداف العمل التي يعالجها برنامج حوكمة المعلومات، وإبقاء الإدارة العليا على علم بالتقدم.

2. تطوير سياسة المعلومات والاتصالات: يجب وضع سياسات واضحة للوصول إلى المعلومات واستخدامها مثل سياسات التواصل بين الموظفين ويجب ان تكون بشكل منتظم، وسياسات استخدام البريد الإلكتروني والرسائل الفورية والوسائط الاجتماعية والحوسبة السحابية والأجهزة المحمولة ويجب تطويرها ونشرها بالتوافق مع أصحاب المصلحة.

3. سلامة ونزاهة المعلومات : يراعي هذا المجال اتساق الأساليب المستخدمة في إنشاء المعلومات والاحتفاظ بها والمحافظة عليها وتوزيعها وتتبعها، ويتضمن الإلتزام بممارسات حوكمة المعلومات وتقنيات حوكمة البيانات والتقنيات اللازمة لضمان جودة البيانات وتكامل المعلومات بمعنى وجود مايضمن صحة ودقة وموثوقية المعلومات.

4. تنظيم المعلومات وتصنيفها: يقصد به تصنيف جميع المعلومات وفق اسس موحدة، وربطها بشكل أساسي بالمعلومات ذات الصلة. ويعني أيضًا إنشاء جدول زمني للاحتفاظ وحذف المعلومات ويوضح التاريخ الزمني للمعلومات (مثل البريد الإلكتروني والمستندات الإلكترونية وجداول البيانات والتقارير) وكذلك الاحتفاظ بالسجلات وكيفية التخلص منها أو أرشفتها. ويجب تصنيف المعلومات وخاصة المستندات وفقًا للوظائف ولمالكي المعلومات مع ربطها بالمعلومات ذات الصلة بشكل دلالي، ويجب أن تكون المعلومات موحدة من حيث الشكل والتنسيق وبما يساعد في تحديد وتصنيف الوثائق، والبيانات الوصفية المرتبطة وكذلك توحيد المستندات والسجلات وتحديثها بأستمرار.

4. أمن المعلومات : يمثل تأمين المعلومات في حالاتها الثلاث: أثناء التخزين ، والتوزيع والاستخدام. و يعني ذلك تنفيذ تدابير لحماية المعلومات من التلف والسرقة، أواي تغيير من قبل غير المخولين إو إجراءات (غير مقصودة) قد تعرض المعلومات للخطر، إذ يتم ذلك من خلال فرض سياسات حوكمة المعلومات الملائمة باستخدام تقنيات المعلومات المتعلقة بالأمان ، وتشفير البيانات أو المستندات ، ونشر برامج إدارة حقوق المعلومات، وإجراءات التدقيق المتطورة. وترتبط خصوصية المعلومات ارتباطًا وثيقًا بأمن المعلومات عند التعامل مع تحديد الهوية الشخصية. وقد جاء إطار COBIT 5

وهو إطار عمل وأداة للرقابة الداخلية والسيطرة على تقنية المعلومات الذي يساعد في تطوير انموذج الحوكمة ويرشد في اختبار مستوى الامان والسيطرة لحماية معلومات الوحدة الاقتصادية بكفاءة وفاعلية (Puwles:2006:14) وكذلك يوفر حوكمة فاعلة لحماية إستثمارات حملة الاسهم وتصميم إفضل نظم ممكنة للمعلومات.

6. إمكانية الوصول للمعلومات : تكون إمكانية الوصول حيوية سواء في المدى القصير وأيضًا مع مرور الوقت في حال استخدمت تقنيات مناسبة للحفظ الرقمي طويل المدى (LTDP) (معلومات عامة مطلوبة لأكثر من خمس سنوات). ويجب ان تتوازن إمكانية الوصول مع إولويات أمن المعلومات، و ايضاً مع إمكانية الوصول للمعلومات اي جعل المعلومات غير معقدة قدر الإمكان لتحديد موقعها والوصول اليها ، ووفقا للمعايير الدولية (IFRS) اوالقواعد المحاسبية المطبقة ضرورة توفير قنوات توصيل المعلومات الى مستخدميها بالوقت المناسب.

7. مراقبة المعلومات: يجب نشر برامج إدارة الوثائق و إدارة التقارير، ومنح تصريح ومراقبة الوصول إلى الوثائق والتقاريروكيفية إنشائها وتحديثها وطباعتها. وعندما يتم التصريح عن الوثائق أو التقارير يجب تحديد جدول الزمني لتعيين الفترات المناسبة للاحتفاظ والتخلص منها ، ويتم الاحتفاظ بها طالما كانت السجلات مطلوبة امتثالاً لمتطلبات قانونية وتنظيمية.

8. متابعة وتدقيق حوكمة المعلومات : لضمان اتباع الإرشادات والسياسات وقياس مستويات امتثال الموظفين، يجب مراقبة الوصول إلى المعلومات واستخدامها، وللحماية من مزاعم التجسس يجب استخدام البريد الإلكتروني، ومواقع التواصل الاجتماعية، والحوسبة السحابية وإنشاء التقارير آنياً (Online) والاحتفاظ بها لأغراض التدقيق. و يمكن لأدوات التقنية تحليل المستندات وتتبع عددها أو التقاريربما فيها التقارير المالية التي يصل إليها المستخدمون والتي تم طباعتها وزمن أداء ذلك العمل اذ يمكن قياس جودة المعلومات المحاسبية مجال هذا البحث من خلال التوقيت المناسب لتقديم تلك المعلومات وفائدتها في اتخاذ القرارات.

9. استشارة أصحاب المصلحة : إصحاب المصلحة هم أولئك الذين يعملون عن كثب على المعلومات وهم يعلمون أهم اسباب الحاجة إليها وكيفية إدارتها ، لذلك يجب استشارة وحدات الأعمال (المالية، وتقنية المعلومات ....الخ) في تطوير سياسة حوكمة المعلومات وعلى ان يكون قسم تقنية المعلومات ملماً بقدراته وخططه التقنية . وهناك حاجة إلى تعاون متعدد الوظائف لسياسات حوكمة المعلومات وصولاً الى نتائج فعالة وان تكون النتيجة ليست فقط معلومات أكثر أمانًا ولكن أيضًا معلومات أفضل بالنسبة الى القرارات فضلاً عن الالتزام بالمعاييروالقواعد التنظيمية والقانونية .

10.التحسين المستمر: تعد برامج حوكمة المعلومات برامج مستمرة وينبغي مراجعتها دورياً وتعديل الثغرات أو أوجه القصور، مع مراعاة التغييرات في بيئة الأعمال، أو في استخدام التقنية أو استراتيجية الأعمال.

<u>إطار حوكمة المعلومات / إنموذج هندسة المعلومات:</u>

يعتمد هذا الإطار هندسة المعلومات محركًا لحوكمة المعلومات ويهدف إلى زيادة قيمة الأعمال للمعلومات التي تديرها الوحدات الإقتصادية على أربع ركائز وأربعة ادوات عمل، تقوم الركائز على هيكل الإطار من خلال تحديد أهداف وقيود حوكمة المعلومات ويجب مراجعتها بشكل دوري. والركائز الأربعة لإنموذج حوكمة المعلومات هذا هي: **سياسة واستراتيجية الوحدة الإقتصادية ، والامتثال القانوني والتنظيمي ، وجودة المعلومات ، وأمن المعلومات**.

(Guetat & Dakhli :2015 :1092)

تشير **ركيزة سياسة واستراتيجية الوحدة الإقتصادية** إلى وجوب تماشي استراتيجية حوكمة المعلومات مع استراتيجية العمل وتحدد أهداف وغايات معينة لإدارة المحتوى في مستودعات الوحدات الإقتصادية وتصف قواعد وقيود تخصيص الموارد **فضلاً عن وصف الركيزة القانونية والتنظيمية** للقيود التنظيمية والقانونية الخارجية والداخلية المفروضة على الأعمال والتي يؤثر تنفيذها في عملية حوكمة المعلومات. بينما وتحدد **ركيزة جودة المعلومات** الأهداف والقيود المتعلقة بجودة المعلومات على مستوى الوحدة الإقتصادية إما **ركيزة أمن المعلومات** فانها تحدد المتطلبات والقيود الأمنية التي يجب مراعاتها خلال أنشطة حوكمة المعلومات. وادوات العمل هي الوسائل التي تَمكن من تنفيذ حوكمة المعلومات داخل الوحدة الإقتصادية وأدوات العمل الأربعة لإطار حوكمة المعلومات هي (التنظيم والأعمال ،والهيكل المعماري، والأساليب والأدوات، والاتصال وإدارة التغيير) إذ تصف إداة العمل تنظيم الأعمال المسؤوليات والأدوار والإجراءات والموارد المادية والبشرية المقدمة لتنفيذ أنشطة حوكمة المعلومات، وتشير إداة العمل الهندسي إلى معايير ومبادئ وقواعد هندسة نظام المعلومات المستخدمة لبناء مستودعات معلومات ودمجها في تنظيمات نظام المعلومات. وترتبط هذه القواعد من ناحية بنمذجة المعلومات ومعالجتها واستخدامها وتبادلها، ومن ناحية أخرى ببناء وصيانة مستودعات معلومات الوحدة الإقتصادية.

(Guetat & Dakhli: 2013:215-232)

تصف الإجراءات الخاصة بالأساليب والأدوات النهج والطرائق والأدوات التي تدعم كلاً من تنفيذ هندسة المعلومات وأنشطة حوكمة المعلومات مثل المراقبة والقياس و المطابقة لقواعد ومعايير البنية التحتية والقيود القانونية وقيود جودة المعلومات والأمن، إما إدارة الاتصال والتغيير فانها تصف عمليات التحول والإجراءات التي تتخذها الوحدة الإقتصادية للتغلب على مقاومة التغيير (الاتصال ، وجلسات التدريب ، ...الخ). يوضح إطارحوكمة المعلومات الموصوف أعلاه، أن إدوات العمل الأربعة تغطي جميع جوانب حوكمة المعلومات إذ تتعلق بالجوانب المفاهيمية (ماذا؟) من ناحية أخرى ترتبط بالجوانب التشغيلية (بأية أدوات؟ كيف؟). مع تخصيص للمسائل التنظيمية (من؟ متى؟ أين؟ بأي موارد؟). علاوة على ذلك يسلط هذا الإطار الضوء على المتطلبات الأساسية لكي تكون حوكمة المعلومات فعالة، ويجب تحديد بنية المعلومات على مستوى الوحدة الإقتصادية ويجب توفير مجموعة من الأساليب والأدوات لدعم عملية الحوكمة

بنية المعلومات متعددة الطبقات تأخذ في الحسبان التطور الهيكلي والتعقيد النظامي للمعلومات وتوجد ثلاث طبقات هي: طبقة الوصول والاستخدام، وطبقة المحتوى وطبقة البنى التحتية. وتتميز كل طبقة بمجموعة من الأبعاد.

اولاً: طبقة الوصول والاستخدام: تشمل طبقة الوصول والاستخدام جميع الوظائف غير الفنية للوصول إلى المعلومات واستخدامها ومعالجتها وتقديمها ومشاركتها وتمكّن وظائف الوصول إلى المعلومات من استرجاع عناصر المعلومات وكذلك إنشاء عناصر المعلومات وقراءتها وتحديثها وحذفها. تتضمن وظائف استخدام المعلومات التحليل والتنسيق الأساسي المتمثل بـ (التجميع والتجزئة، والرسومات البسيطة ...الخ) والتنقيب، وإعداد التقارير، والنشرالمؤقت، والاسترجاع والمشاركة، ويتم الوصول إلى المعلومات واستخدامها ومشاركتها من قبل الأفراد أو التطبيقات علاوة على ذلك يتم جمعها ومعالجتها وتسليمها حسب الطلبات إما إلى الأفراد أو إلى تطبيقات أخرى ونلاحظ أن المعلومات يتم الوصول إليها واستخدامها بشكل عام داخل الوحدة الإقتصادية وفي بعض الحالات خارج حدودها فضلاعن ذلك يمكن جمع المعلومات من مصادر داخلية وخارجية لذلك ترتبط طبقة الوصول والاستخدام بالأبعاد المعمارية التالية: الجمع، والمعالجة، والتسليم، والاستخدام للمعلومات.

ثانياً: طبقة *المحتوى:* *تتعامل طبقة المحتوى مع تصميم وإدارة المعلومات وتصف نماذج المعلومات والمحتوى الوظيفي وهياكل تصميم المعلومات وإدارة البيانات الوصفية ومستودع بيانات الوحدة الإقتصادية ونماذج* المعلومات هي تمثيلات للمعلومات والأنشطة والعلاقات والقيود المستخدمة في سياق الأعمال بشكل أساسي ويسمح إنموذج المعلومات بتصور الاحتياجات المعلوماتية للأقسام الوحدة الإقتصادية ويتم تحديد هذه الاحتياجات في مجالات الأعمال وتجميعها كبنود حرفية للمعلومات ومتطلبات العمل وتسمى "إنموذج الأعمال" للوحدة الاقتصادية.

توجد ثلاثة مستويات تجريدية لنماذج المعلومات هي : المفاهيمية والمنطقية والمادية ويتم استخدام نموذج المعلومات المفاهيمية لجمع وتحليل متطلبات المعلومات دون أي قيود تشغيلية أو تنظيمية وهي مشتقة في إنموذج معلومات منطقي يراعي القيود التنظيمية، ويتم اشتقاق إنموذج المعلومات المنطقية في واحد أو أكثر من النماذج المادية لأغراض التنفيذ ويتم تحسين كل إنموذج مادي لتطبيق معين ونلاحظ أن كيفية تصميم المعلومات داخل التطبيق يمكن أن تؤثر بشكل كبير على طريقة تشغيل التطبيق وكيف يمكن للتطبيقات الأخرى الوصول إلى المعلومات ذات الصلة على سبيل المثال لأغراض اتخاذ القرار. توجد نماذج معلومات منطقية محددة تصف المحتوى الوظيفي للمعلومات المطلوبة من خلال رسم خرائط لمكونات المعلومات العامة المحددة في نطاق أنشطة الوحدة الإقتصادية وهي منظمة بشكل عام بمستوى عالٍ من التجريد باستخدام إنموذج مفاهيمي. وهناك العديد من هياكل تصميم المعلومات بما في ذلك المخطط العلائقي، والمخططات الطبقية الموجهة للكيانات. إما البيانات الوصفية فتكون مطلوبة لتحديد كيفية تنظيم أصول المعلومات ويتم استخدام البيانات الوصفية لوصف محتوى مستودع البيانات وتحدد إدارة البيانات الوصفية خريطة الطريق التي تشير إلى موقع ومعنى عناصر المعلومات المختلفة كمستودع البيانات، وبيئة التحليل. وهي أداة مهمة لحوكمة المعلومات لأنها تسمح بالإجابة على العديد من الأسئلة المتعلقة بعناصر المعلومات وجودة المعلومات ومصادر المعلومات وقواعد تحديث المعلومات ومسؤوليات عناصر المعلومات ويوافر مستودع معلومات الوحدة الإقتصادية وصفاً كاملًا لجميع مكونات المعلومات وطرق الوصول وقواعد البيانات والمستخدمين والمالكيين داخل الوحدة الإقتصادية وكذلك يوفرطريقة لفهم المعلومات المتوافرة ومكان تخزينها ونوعيتها وغيرها من الحقائق المهمة حول عناصر المعلومات ويمكن استخدامه لبناء قاموس دلالات الوحدة الإقتصادية وضمان أن جميع المستخدمين يتبنون المفردات ويترتب على ذلك أن طبقة المحتوى مرتبطة بالأبعاد المعمارية الاتية: (النمذجة ، المحتوى الوظيفي، هياكل تصميم المعلومات، توصيل المعلومات،إدارة البيانات الوصفية).

ثالثاً: طبقة البنية التحتية: تقدم طبقة البنية التحتية وظائف تتعامل مع المعلومات، والمكون الأساسي لبنية المعلومات هو المعلومات نفسها. ويمثل عنصر المعلومات مفهومًا تجاريًا وتستخدم أنظمة المعلومات أجهزة الكمبيوتر لتنظيم عناصر المعلومات بطريقة تمكن الأشخاص من فهم النتائج ومشاركتها وفقًا لذلك وهناك عدة أنواع من المعلومات بما في ذلك المعلومات المنظمة والمعلومات غير المنظمة مثل النص والرسومات والصور ومعلومات الوسائط المتعددة التي تتكون من كل من المعلومات المنظمة وغير المنظمة .

يركزأنموذج هندسة المعلومات على عناصر المعلومات المصممة والمنظمة ماديًا بحيث يمكن للكمبيوتر تسجيلها ومعالجتها لتحقيق نتيجة ذات أهمية للمستخدمين ولهذا الغرض يتم تخزين عناصر المعلومات في قواعد البيانات (ونظام إدارة قواعد البيانات) هو مكون قاعدة بيانات يدير تخزين المعلومات وهيكلها والوصول إليها وسلامتها وأمانها وتتناول بنية المعلومات التوصيات المتعلقة باختيار وتصميم وتنفيذ قواعد بيانات مناسبة لمعالجة المعلومات وهناك العديد من

أنواع قواعد البيانات التي تتضمن قواعد البيانات التشغيلية لمعالجة المعاملات عبر الإنترنت ، وقواعد البيانات الجزئية مثل مستودعات البيانات وقواعد البيانات للمعالجة التحليلية عبر الإنترنت ، ومستودعات دلالية مخصصة لتخزين معلومات التعريف بشكل خاص ومستودعات الرسائل لتخزين الرسائل الأولية. ويترتب على ذلك أن طبقة البنية التحتية مرتبطة بالبعدين المعماريين الآتيين: بُعد التخزين، وبعد المعالجة.

معايير تدعم تطبيق برنامج حوكمة المعلومات

تتكامل كل من حوكمة المعلومات مع حوكمة الشركات وحوكمة تقنية المعلومات، مما يوافر مجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية وضوابط المساءلة المصممة لضمان قيمة المعلومات وجودتها وامتثالها. (Antonio:2019:2).

ونظرا للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة بصورة عامة حرصت مؤسسات عديدة على وضع معايير يمكن ان تعد أساسا لتطبيق برنامج حوكمة المعلومات وتتمثل بالاتي :-

إولاً: المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) تعد موضوع الاتجاه المعاصر في المجال المالي. الغرض من إعداد التقارير المالية ليس فقط لمعرفة نتائج إداء الوحدات الإقتصادية ولكن ايضاً التحقق والمعرفة والتحليل والمراقبة واتخاذ القرارالصحيح من قبل أصحاب المصلحة، اذ تقدم المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية الموضوعة من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية إرشادات للإبلاغ عن الأنشطة المالية للوحدة الإقتصادية، وإن الامتثال للمعايير الدولية عند إعداد التقارير المالية يمكن أن يتطلب عددًا من التغييرات المحاسبية الهامة، بالنظر الى ان أصحاب المصلحة المختلفين لديهم نهج مختلف للبيانات المالية التي تقدمها الوحدة الإقتصادية. لذلك لكل صاحب مصلحة غرض مختلف للنظر في التقارير المالية، والطريقة التي تنتجها الوحدة الإقتصادية عند إعداد وعرض التقارير المالية يجب أن ترضي أغراض جميع أصحاب المصلحة، والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) هي المعايير التي تساعد في إعداد وتقديم التقارير المالية ذات قبول عالمي من قبل كافة اصحاب المصلحة، فضلاًعن تحسين مستوى الشفافية للتقارير المالية لكي تعكس الحقائق والقيم الاقتصادية للوحدات الاقتصادية تحت مسمى معايير الابلاغ المالي الدولي.

ثانياً: معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية:

وضعت لجنة بازل في عام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية وتركز على الآتي:

1- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق بإستخدامها تطبيق هذه المعايير.
2- إستراتيجية الشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك.
3- التوزيع السليم للمسؤوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمناً تسلسلاً وظيفياً للموافقات المطلوبة من الافراد للمجلس.
4- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الادارة ومدققي الحسابات والادارة العليا.
5- توافر نظام ضبط داخلي متين يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر عن خطوط العمل مع مراعاة تناسب السلطات مع المسؤوليات.
6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والادارة العليا اومتخذي القرارات الرئيسة.

7- الحوافز المالية والادارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة وايضا بالنسبة للمديرين او الموظفين سواء في شكل تعويضات او ترقيات او اي عناصر اخرى.
8- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخلياً وخارجياً.

ثالثاً: معايير إدارة المخاطر:

معيار ISO 31000:2009. هو معيار ينص على "المبادئ التوجيهية العامة" لإدارة المخاطر التي يمكن تطبيقها ليس فقط على حوكمة المعلومات ولكن أيضًا على مجموعة واسعة من الأنشطة والعمليات التنظيمية على مدى حياة الوحدة الإقتصادية.

رابعاً: معاييرالحوكمة وامن المعلومات:

معيار ISO/IEC 27001:2005. هو معيار نظام إدارة أمن المعلومات يوافر التوجيه نحو تطوير ضوابط الأمان لحماية أصول المعلومات و ينطبق هذا المعيار ايضاً على جميع أنواع الوحدات الاقتصادية، وبغض النظر عن القطاع ويحدد متطلبات إنشاء وتنفيذ وإدارة ومراقبة ومراجعة وصيانة وتحسين نظام إدارة أمن المعلومات. (Volchkov: 2019:14)

معيار ISO/IEC 27002:2005 : (تقنية المعلومات ، وتقنيات الأمن ، وقواعد الممارسة لأمن المعلومات) يضع المبادئ التوجيهية والمبادئ العامة لتنفيذ وصيانة وتحسين إدارة أمن المعلومات في الوحدة الاقتصادية.

معيار ISO/IEC 38500:2008 هو معيار دولي يوفر مبادئ توجيهية وإرشادات لكبار المديرين التنفيذيين والمديرين من أجل الاستخدام الكفء والفعال لتقنية المعلومات.

خامساً: معاييرإدارة السجلات الإلكترونية:

معيار ISO15489–1:2001: هو المعيار الدولي لإدارة السجلات إذ يحدد عناصر إدارة السجلات ويقدم إطار عمل ونظرة عامة على المبادئ الأساسية لإدارة المخاطر إدارة السجلات ويتم تعريفه في مجال الإدارة على انه المسؤول عن التحكم المنهجي والكفء في إنشاء السجلات واستلامها وصيانتها واستخدامها والتخلص منها بما في ذلك عمليات جمع وتخزين المعلومات حول الأنشطة والمعاملات الإقتصادية في شكل سجلات داخل قواعد البيانات.

سادساً: معايير إدارة استمرارية الأعمال:

معيارISO 22301:2012 : توفيرمتطلبات الأمن و أنظمة إدارة استمرارية الأعمال. يوضح متطلبات إنشاء وتنفيذ نهج موحد لإدارة استمرارية الأعمال والمعروف أيضًا باسم التعافي من الكوارث في حالة إصابة الوحدة الاقتصادية بكارثة أو توقف كبير في العمل.

سابعاً: مبادئ حوكمة الشركات:

إن التطبيق السليم والجيد للحوكمة يتطلب الإلتزام بمجموعة من المبادئ التي تشكل القواعد الاساسية للممارسات الإدارية الرشيدة، وقد حددت هذه المبادئ من قبل البنك الدولي ومنظمة التعاون الإقتصادي و التنمية (OECD) في سنة 1999 ونتيجة لما حدث من تطورات إعيدت صياغة تلك المبادئ في سنة 2004 وتتمثل بالآتي:

1- **ضمان وجود إطار فعال لحوكمة الشركات:** ان يتم ضمان توافر اطار فعال للحوكمة مع مراعاة تأثيره في ألاداء إلاقتصادي الكلي، وعلى نزاهة السوق والدوافع التي يحدثها المشاركون في السوق، (OECD:2015:14).

2- **الحفاظ على حقوق المساهمين:** تمثل عملية تحويل ملكية الاسهم واختيار مجلس الادارة والحصول على عائد الارباح ، ومراجعة التقارير المالية وحق المساهمين بالمشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة.

3- **تحقيق معاملة عادلة للمساهمين:** يقصد بها المساوات بين حملة الاسهم داخل كل فئة وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية.وكذلك حمايتهم من اي عمليات استحواذ او دمج مشكوك فيها.

4- **دور اصحاب المصلحة:** تشمل احترام حقوقهم القانونية والتعويض عن اي انتهاك لتلك الحقوق وآليات مشاركتهم في الرقابة على الشركة وحصولهم على المعلومات المطلوبة.

5- **الافصاح والشفافية:** يعبرالافصاح بشكل عام عن تقديم معلومات مهمة تفيد في منع التضليل وتعزز دور مراقب الحسابات، اما الشفافية فتشير الى وضوح نشاطات الوحدة وأداءها امام الجهات الخارجية والتي تشكل أداة ضبط للمدراء وتفرض عليهم العمل بما ينسجم مع مصلحة حملة الاسهم .

6- **مسؤوليات مجلس الادارة:** تشمل هيكل مجلس الإدارة وواجباته القانونية وكيفية إختيار أعضائه ومهامه الأساسية ودوره في الإشراف على الإدارة التنفيذية وقد أكدت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) بأن يكون مجلس الإدارة مسؤلاً بشكل إساسي عن مراقبة الأداء وتحقيق عائد مناسب لحملة الأسهم في الوقت الذي يمنع فيه المجلس تعارض المصالح ويوازن الطلبات المتنافسة على الوحدة الإقتصادية من خلال ممارسة أحكام موضوعية مستقلة (Kooper:2006:20).

ثامناً: مبادئ إطار COBT5:

أحدث إصدار من COBT كانت COBT5 الذي صدرت عام 2012 وقد أكد على مفهوم حوكمة تقنية المعلومات داخل الوحدة الاقتصادية ويحتوي على إطار يشمل جميع الجوانب للتأكد من مناسبة ومعقولية موارد أمن المعلومات التي يتم إنشاؤها ضمن سياق مجموعة مبادئ التي يجب على الوحدة الاقتصادية وضعها واختبار معايير وسياسات الأمن والعمليات والرقابة عليها. وقد حدد هذا الإصدار خمسة مبادئ اساسية للرقابة الداخلية تتمثل بالاتي (ISACA:2013:14):

1- **تلبية احتياجات اصحاب المصالح:** يوضح هذا المبدأ على COBT ان يوفر جميع العمليات والعناصر التي تدعم إضافة القيمة للوحدة الاقتصادية وذلك من خلال الحفاظ على الموازنة بين تحقيق الفوائد وتقليل مستويات المخاطر وإستخدام الموارد على نحو يؤدي الى تلبية احتياجات اصحاب المصالح.

2- **التغطية الشاملة والتامة للوحدة الاقتصادية:** يعمل إطار COBT على خلق التكامل بين حوكمة تقنية المعلومات وحوكمة الشركات فهو يغطي جميع العمليات والوظائف داخل الوحدة الإقتصادية، اذ يعامل التقنيات والمعلومات المتعلقة بها كأصول ينبغي ان تعالج كأي اصل آخر في الوحدة الاقتصادية.

3- **تطبيق إطار عمل متكامل:** توجد معايير وتطبيقات جيدة تتعلق بتقنية المعلومات، تقدم كل منها إرشادات حول مجموعة فرعية من أنشطة تقنية المعلومات، ويعمل COBT بمثابة إطار شامل لحوكمة تقنية المعلومات في الوحدة الاقتصادية.

4- **تمكين المدخل الشامل:** يتطلب وجود حوكمة الإدارة الفعالة والكفوءة في الوحدة الإقتصادية وجود إطار شامل ياخذ بالحسبان مجموعة عناصر متفاعلة مع بعضها البعض وقد حدد إطار COBT مجموعة عوامل تدعم تنفيذ نظام شامل لحوكمة وإدارة تقنية المعلومات بالوحدة الإقتصادية.

5- **فصل الحوكمة عن الإدارة:** يعمل إطار COBT على تمييز واضح بين الحوكمة والإدارة وقد تضمن انواعاً مختلفة من الأنشطة، وهياكل تنظيمة متعددة تخدم اغراض مختلفة يقوم هذا الإطار بتقييم عمليات الحوكمة وإدراتها الى مجالين أساسين هما: الحوكمة التي تقيم إحتياجات اصحاب المصلحة فيها من خلال إتخاذ القرارات ومراقبة الأداء والإمتثال وتحقيق الأهداف المتفق عليها، اما المجال الثاني فهو الإدارة المسؤولة عن التخطيط والتشغيل والدعم ومراقبة الأنشطة بالتنسيق مع التوجيهات المحددة من قبل هيئة الحوكمة لتحقيق أهداف الوحدة الاقتصادية ككل.

دور حوكمة المعلومات في تعزيز موثوقية نظم المعلومات المحاسبية

تركز حوكمة المعلومات على مهام تتعلق بإدارة المعلومات وإمكانية توصيلها في الوقت المناسب للمستخدمين وتتضمن هذه قواعد وسياسات حفظ المعلومات والإشراف عليها وفق هيكل تنظيمي متكامل تحكمه مبادئ حوكمة المعلومات فضلاً عن تهيئة الظروف التي تضمن الأمن والخصوصية لمعلومات الوحدة الإقتصادية إلى جانب ضمان الشفافية لأنشطة الوحدة الإقتصادية. ويمكن بيان الجوانب التي تعزز موثوقية نظام المعلومات المحاسبية ونتائج ذلك النظام من معلومات على شكل تقارير مالية بالآتي: (Walinsksa: 2014:351-365)

1- الوصول العادل إلى جميع المعلومات وفي الوقت المناسب.

2- الشفافية والافصاح اذ تخلق حوكمة المعلومات الظروف لتزويد اصحاب المصلحة بالتقارير والمعلومات لتسهيل صنع القرار وترجمتها .

3- تبني اتصالات جيدة بين مواقع المعلومات من خلال مسؤوليات مجلس حوكمة المعلومات المرتبط بعدد من المهام التي توجه تشغيل نظام المعلومات بصورة عامة والنظم المحاسبية بصورة خاصة.

4- يلتزم المسؤول التنفيذي بالتشارك مع أعضاء مجلس حوكمة المعلومات بالتأكد من توافق البيانات المالية والتقارير المتعلقة بأنشطة الوحدة الإقتصادية مع الأحكام والقوانين التشريعية والتنظيمة.

5- لا يمكن أن تقتصر مسؤولية مجلس حوكمة المعلومات على تقييم امتثال البيانات للقانون المعمول به فقط وانما يجب أن تعكس التقاريرالمالية الواقع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية.

6-تعد حوكمة المعلومات وظيفة داعمة لزيادة كفاءة وفاعلية وشفافية إنشطة الوحدات الإقتصادية، وزيادة تدفقاتها النقدية الى مستوى يتجاوز تكلفتها.

7- تساعد حوكمة المعلومات في سهولة اتاحة المعلومات وسرعة وصولها للمتلقي مع الحفاظ على امن وسرية المعلومات. ومع الأخذ في الحسبان المبادئ الأساسية لحوكمة المعلومات التي تتمحور حول توفير معلومات عالية الجودة من أجل زيادة القيمة للمعلومات.

نلاحظ أن مفتاح حل مشكلة جودة معلومات التقاريرالمالية المقدمة من قبل الوحدات الإقتصادية هو الحوكمة الفعالة، إذ يتم البحث عن أدوات فعالة لتقليل الحوادث السلبية للتزوير المقصود وغير المقصود للبيانات المالية وكفية ادارة امن وخصوصية البيانات والمعلومات اذ يمكن تحديد جودة البيانات المالية وغير المالية من خلال الحوكمة الفعال. ولدعم موثوقية المعلومات تقوم الوحدات الاقتصادية اليوم بنقل جزء من المعلومات الخاصة بها إلى سحابة خاصة بها، اما المعلومات التي تراها ضرورية تبقى في قاعدة بياناتها وعلى الإدارة التأكد من أن المعلومات التي ينتجها نظام المحاسبة الخاص بالوحدة الإقتصادية موثوق بها فضلا عن موثوقية مزودي الخدمات السحابية الذين تتعاقد معهم وكذلك التأكد من الامتثال لمجموعة من المتطلبات التنظيمية. ويمكن اعتماد (إطار خدمات الثقة) الذي تم تطويره بشكل مشترك من قبل AICPA و CICA الذي جاء بعدد من المبادئ توافر إرشادات لتقييم موثوقية أنظمة المعلومات، وينظم إطار خدمات الثقة عناصر التحكم المتعلقة بتقنية المعلومات في خمسة مبادئ تساهم بشكل مشترك في موثوقية الأنظمة وهي: (Romney: 2108: 237-238):-

أولاً: المبدأ الاول الأمن: التحكم في الوصول (المادي والمنطقي) إلى النظام وبياناته وجعله مقتصراً على المستخدمين الشرعيين. يُعد أمن المعلومات أساس موثوقية الأنظمة من إجل تحقيق كل من المبادئ الأربعة الأخرى. وتقتصر إجراءات أمن المعلومات الوصول الى النظام على المستخدمين المصرح لهم فقط ، مما يحمي سرية البيانات التنظيمية الحساسة وخصوصية المعلومات الشخصية التي يتم جمعها من الزبائن. وتحمي إجراءات أمن المعلومات سلامة المعلومات عن طريق منع تقديم المعاملات غير المصرح بها أو الوهمية ومنع التغييرات غير المصرح بها على البيانات أو البرامج المخزنة (Romney: 2108: 237). وهناك ضوابط أساسية مترابطة يجب أن تضمنها إدارة الأمن: (Volchkov: 2019:27-28).

1- **الاستراتيجية:** خطة بعيدة الأمد تنظم من خلالها آليات العمل، وتمثل الشرط الأساسي لبرنامج الأمان .
2- **السياسات :** تعتمد السياسات والمبادئ التوجيهية على الاتجاهات الاستراتيجية الموضوعة مسبقاً.
3- **التنظيم :** يتم وضع تنظيم للمهام والمسؤوليات لتعكس الاستراتيجية والسياسات.
4- **إدارة المخاطر:** وتتطلب معرفة المخاطر وكذلك السياسات والخيارات الاستراتيجية والأصول التي يجب حمايتها.
5- **إعداد التقارير والرقابة:** يجب أن يستند إعداد التقارير والرقابة على الأقسام المسؤولة عن السياسات والاستراتيجية الموضوعة ويتم استخدام مقاييس ومؤشرات الأداء الرئيسة.
6- **إدارة الإصول:** توافر عمليات المعرفة التشغيلية الأساسية اللازمة لتحديد الأصول المطلوب حمايتها.
7- -**الامتثال :** يعتمد الامتثال للإطار القانوني والتنظيمي على العمليات التشغيلية والبيانات التي يجب حمايتها والمقاييس.
8- **المقاييس:** يتم تحديد المقاييس ومؤشرات الأداء الرئيسية من خلال عمليات المراقبة.
9- **إدارة برامج أمن المعلومات:** وأخيرًا يُدار برنامج الأمان بناءً على الاستراتيجية والمخاطر وتقرير النتائج ويجب أن يكون متوافقًا مع الإطار القانوني والتنظيمي..

ثانياً: المبدأ الثاني السرية: يقصد به حماية المعلومات التنظيمية الحساسة من الإفشاء غير المصرح به والحفاظ على السرية، والمعلومات السرية والحساسة يجب ان يتم تحديدها وحمايتها ومتابعتها والسيطرة عليها وبالتالي فان برامج حوكمة المعلومات يجب ان يكون متناسباً مع السياسات والإجراءات المنهجية المطلوبة واللازمة لإدارة إصول المعلومات (Samll wood: 2016:1)، تساعد هذه الاجراءات في تحقيق الإمتثال للمتطلبات القانونية وفي نفس الوقت

تحسين جودة المعلومات المالية لإغراض إتخاذ القرار، ومن أهم الإجراءات الأساسية التي يجب اتخاذها للحفاظ على سرية المعلومات الحساسة هي: (Remony: 2014:273)

(1) تحديد وتصنيف المعلومات المراد حمايتها: يجب تحديد مكان وجود المعلومات المالية الحساسة ومن يمكنه الوصول إليها وماهي المعلومات التي تحتاج إلى حماية،ومن ثم تصنيف المعلومات من حيث قيمتها للوحدة الإقتصادية وأهداف التحكم لممارسة حوكمة المعلومات والتقنية ذات الصلة بها، وجاء في اطار (COBIT 5) إلى أن التصنيف هو مسؤولية أصحاب المعلومات وليس مهنة أمن المعلومات لأن الأول فقط يفهم كيفية استخدام المعلومات.

(2) التشفير لحماية سرية المعلومات: يعد التشفير أداة بالغة الأهمية والفعالية لحماية السرية. وإنها الطريقة الوحيدة لحماية المعلومات المنشورة عبر الإنترنت. وهو أيضًا جزء ضروري من الدفاع الفعال لحماية المعلومات المخزنة على مواقع الانترنت أو في سحابة عامة.

(3) مراقبة الوصول إلى المعلومات: تلبي مراقبة الوصول إلى المعلومات حاجة الوحدات الاقتصادية إلى حماية المعلومات على مدى دورة حياتها ابتداً من التخزين وصولاً الى الاستخدام ومن ثم الارشفة، بغض النظر عما إذا كانت مخزنة رقميًا أو ماديًا. وبالتالي يلزم تنفيذ ضوابط المصادقة والترخيص الأساسية للوصول الى المعلومات (Remony: 2018:273).

(4) تدريب الموظفين على التعامل الصحيح مع المعلومات: تحتاج الوحدات الاقتصادية إلى تدريب الموظفين على كيفية إدارة وحماية المعلومات الشخصية التي يتم جمعها من الزبائن. وهذا مهم بشكل خاص للمعلومات المالية، لأن إساءة الاستخدام المتعمدة لمثل هذه المعلومات يمكن أن يسبب عواقب سلبية خطيرة بما في ذلك الانخفاضات الكبيرة في أسعار الأسهم، إذ إن الكشف غير المقصود عن هذه المعلومات الشخصية يمكن أن يخلق مشاكل مكلفة (Remony: 2018:275).

ثالثاً: المبدأ الثالث الخصوصية: المعلومات الشخصية عن المستثمرين أو الموظفين أو الموردين أو شركاء الأعمال يتم جمعها واستخدامها والكشف عنها والاحتفاظ بها فقط وفقًا لسياسات داخلية ومتطلبات تنظيمية خارجية ومحمية من الوصول غير المصرح به، وقد جاء مبدأ الخصوصية في إطار عمل خدمات الثقة لإرتباطه ارتباطًا وثيقًا بمبدأ السرية).

رابعاً: المبدأ الرابع نزاهة المعالجة: يشير هذا المبدأ الى دقة وتوقيت وشرعية نظام المعلومات المحاسبية إي تتم معالجة البيانات بدقة وبشكل كامل وفي الوقت المناسب وبعد الحصول على تفويض مناسب، ينص مبدأ النزاهة لبرنامج حوكمة المعلومات يجب إنشاء برنامج حفظ السجلات بحيث تتمتع السجلات والمعلومات بضمان معقول ومناسب للمصداقية والموثوقية. ويدعم إطار حوكمة المعلومات مبدأ النزاهة والمسؤولية االقانونية من خلال الإشارة إلى مجموعة واسعة من القيود والالتزامات القانونية والتنظيمية، وإلى الالتزامات التعاقدية مثل متطلبات الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق وغيرها من التشريعات التنظيمية.

خامساً: المبدأ الخامس الإتاحة او التوافر(Availabiliy): يعد ضمان وصول المستخدمين بسرعة إلى المعلومات المناسبة في الوقت والكيفية التي يحتاجونها ، أمرًا بالغ الأهمية للحفاظ على القدرة التنافسية. إن القدرة على العثور على المعلومات بسرعة ، وتبادل المعرفة ، واتخاذ قرارات رشيدة يمكن أن تحدد قدرة الوحدة الإقتصادية على البقاء، و تحتاج

الوحدة الاقتصادية إلى معالجة المعلومات وإدارتها والاحتفاظ بها واستردادها طوال دورة حياتها. يتم تحديد مدة دورة حياة المعلومات من خلال المتطلبات القانونية والتنظيمية والتجارية، ويجب مراعاة الاتساق والكفاءة والوضوح في جميع أنظمة الوحدة الاقتصادية. مع الأخذ في الاعتبار تعدد الاحتياجات و الوصول إلى المعلومات ويساعد تطبيق برنامج حوكمة المعلومات الوحدات الاقتصادية على وضع استراتيجية استباقية لمراقبة المعلومات على مستوى الوحدة الإقتصادية، والامتثال القانوني والتنظيمي وعلى ان يتوافق مع أعلى معايير الممارسات الأخلاقية وأفضل الممارسات الأخرى.

يمكن تحسين كفاءة اداء نظام المعلومات المحاسبية من خلال تحسين امن وحماية والرقابة على المعلومات الناتجة عن هذا النظام وكالآتي:-

1- تحسين كفاءة الاستثمار في تقنية المعلومات التي يمكن خلالها ادارة معلومات النظام المحاسبي وتجنب الانفاق غير الضروري.
2- زيادة ثقة مستخدمي المعلومات واصحاب المصالح الاخرين بالمعلومات التي يقدمها ذلك النظام من خلال تطبيق آليات وسياسات تدعو للمساءلة والشفافية والرقابة الفعالة على عمل النظام المحاسبي.
3- تقليل الوقت والجهد المبذول من قبل المدقق الخارجي من خلال تحسين جودة التدقيق الداخلي وتقليل مخاطر التدقيق وتحسين أمن المعلومات المعلنة في التقارير المالية الناتجة عن هذا النظام.

<u>دور المحاسب في حوكمة المعلومات:</u>

تؤثر أجراءات حوكمة المعلومات الضعيفة في جودة المعلومات المحاسبية. كما تعزز الحوكمة الداخلية الجيدة تعزز آليات الحوكمة الخارجية لتأكيد القيمة (19-2: 2016: Song) . للمحاسبين مصلحة خاصة في هياكل وسياسات حوكمة المعلومات إذ يتمتع المحاسبون بصفتهم متخصصين في الأعمال وبخبرة عالية في ذكاء الأعمال والإمتثال التنظيمي والضوابط الداخلية مما يجعل دورهم قيماً في حوكمة المعلومات (Huang & Boateng: 2016: 206).

ونتيجة لذلك يتعاون المحاسبون مع متخصصي تقنية المعلومات في تصميم وصيانة نظم المعلومات المحاسبية وليس فقط كمستخدمين نهائيين للمعلومات المالية ولكن أيضًا كمرشدين في صناعة القرارات (Coyne et al,.2017:154). فضلاً الالمام بقضايا الحوكمة المتعلقة بأهداف التحكم والامتثال التنظيمي والتي تعد جنبًا إلى جنب مع إدارة البيانات والمعلومات من الانشطةً المهمة في حوكمة المعلومات. يعزز تركيز مهنة المحاسبة على ضوابط قيمة التعاون المتزايد بين المحاسبين كأخصائيين في الأعمال وبين المتخصصين في تقنية المعلومات، من تصميم وصيانة النظم التي تلبي الاحتياجات الإبلاغية لاصحاب المصلحة والتوجه نحو أهداف اصحاب المصلحة (Coyne et al, 2017:164).

تعتقد الباحثة وجود ارتباط وثيق للمحاسبة والمحاسبين بالنتيجة مع حوكمة إذ تعد المحاسبة من اكثر المجالات المهنية تأثيراً وتأثراً بمبادئ وإبعاد حوكمة المعلومات وهناك جوانب محاسبية مهمة من شأنها إنجاح تطبيق حوكمة المعلومات لتحقيق جودة المعلومات التي تقدمها وهي كالآتي:

اولاً: المساءلة المحاسبية: تعني ضرورة قيام اصحاب المصلحة الرئيسيين في مقدمتهم المساهمين بمساءلة اعضاء مجلس حوكمة المعلومات عن توفيرالمعلومات اللازمة و الأمن والحماية للمعلومات السرية والخصوصية، وقد إشارت

المعايير الموضوعة من قبل بورصة نيويورك للأوراق المالية عام 2003 الخاصة بالحوكمة الى ضرورة تفعيل الدور الرقابي للمساهمين من خلال المشاركة في القرارات والمساءلة المحاسبية وهناك أربعة أبعاد للمساءلة المالية يجب أن تتحقق من قبل الكيانات القانونية وهي **صياغة الخطط المالية، وتنفيذ الأنشطة وتمويلها، وتقييم الأداء المالي، واعداد التقارير المالية**. (Azam & Yusoff:2019 :1376).

ثانياً: الامتثال: الامتثال من الناحية المحاسبية تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق وتحقيقاً لجودة المعلومات المحاسبية مما يتطلب الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية (IFRS) او وضع معايير او قواعد مُعدلة حسب البيئة ويكون الاطار العام لها المعايير الدولية اي يجب مراعاة الوضع الخاص بالدولة.

ثالثا: دور اصحاب المصلحة: يفترض أن حوكمة المعلومات الحقيقية لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التعاون الناجح مع الاطراف ذات العلاقة مع الوحدة الإقتصادية. يستلزم تكامل السياسات إضفاء طابع رسمي نظامي على مجموعة مشتركة من الأهداف والقواعد التي تعزز التواصل عبر الوظائف والتعاون والتحسين ونتيجة لذلك، سيكون لدى التدقيق الداخلي ومراقبي الحسابات الخارجين دورأكبرمن حيث التوجيه والاشراف والتأثير العام في توافر حوكمة معلومات موحدة وفعالة ومتماسكة بشكل جماعي.

رابعاً: الشفافية: تَعُد الإدارة العليا في الوحدة الاقتصادية الشفافية عنصرًا رئيسيًا في صميم عمل برنامج حوكمة المعلومات وهي شفافية العمليات وتكامل السياسات. ، ويجب توثيق عمليات وأنشطة برنامج حوكمة المعلومات بطريقة مفهومة وتكون متاحة لجميع إصحاب المصالح المعنيين وبطريقة مناسبة.

المبحث الثالث/الجانب التطبيقي(دراسة حالة)

واقع تطبيق متطلبات وسياسات ومعايير التي تدعم حوكمة المعلومات

يعرض هذا المبحث تحليل واقع تطبيق متطلبات حوكمة المعلومات في المصارف العراقية الحكومية (موضوع البحث) ومدى الالتزام بالتعليمات والانظمة الصادرة وبمبادئ الحوكمة بصورة عامة وحوكمة المعلومات بصورة خاصة وذلك من خلال الزيارات الميدانية لتلك المصارف والبنك المركزي العراقي والمقابلات الشخصية ذات أسئلة معدة مسبقاً (هيكلية Structured) لبعض الخبراء والمدراء التنفيذيين والتعرف على التعلميات والقوانين التي تحكم تلك المصارف ومدى الامتثال لهذه القوانين وكيفية التعامل مع المعلومات المالية وكيفية تخزينها والوصل اليها وتقديمها بشكل تقارير يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات.

قامت الباحثة بتقييم مدى تطبيق المصارف لآليات ومبادى الحوكمة في المصارف موضوع البحث ويتم قياس الحوكمة وفق عدد من المحاور تم صياغتها في جدول ومن خلال عدد الفقرات المتحققة لكل محور على اجمالي الفقرات لكل محور واعطاء كل فقرة متحققة رقم (2) والتي لم تتحقق رقم(0) والمتحققة جزئيا رقم (1) والمصارف التي تم زياراتها هي ثلاثة مصارف وعدم ذكر اسم المصرف في جداول التقييم واعطاءها الترتيب (الاول، والثاني، والثالث) وذلك من جانب السرية والتحفظ عن المصارف التزاماً بتوصيات ادارات المصارف.

واقع التزام المصارف بالقوانين والتعليمات وحوكمة المعلومات:

من خلال مراجعة القوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي العراقي سيما المتعلقة بحوكمة الشركات والتي تم الاشارة اليها في قانون المصارف رقم (94) لسنة 2004 الى متطلب تطبيق الحوكمة في الفصل (24) المادة 82 تحت مصطلح القواعد الرشيدة والضبط الداخلي ويمكن من خلال الجدول تقييم مدى تطبيق المصارف موضوع البحث للحوكمة المؤوسسية وسوف يتم التطرق الى عناصر الرقابة الداخلية ضمن هذا المحور وذلك كون القانون يطالب بها وبإجراءاتها.

المدراء الذين تم مقابلتهم بخصوص هذا المحور:

المصرف الاول	المصرف الثاني	المصرف الثالث
مدير قسم إدارة المخاطر	م. مدير قسم إدارة المخاطر	الخبير في قسم إدارة المخاطر
مدير قسم التدقيق الداخلي	مدير الرقابة الداخلية	عضو لجنة التدقيق
عضو لجنة حوكمة الشركات	رئيس لجنة حوكمة الشركات	/
مرقب الامتثال	مراقب الامتثال	

اولا: مجلس الادارة

جدول (1) متطلبات الحوكمة

الاجراء	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى التطبيق
اولا: مسؤلية مجلس الادارة:	2.667	0.637	**مطبق**
اعتماد خطط شاملة الرؤيا والرسالة والغايات والاهداف الاستراتيجية والقيم الجوهرية للمصرف وتوجيه الادارة العليا لتنفيذ الخطط مع مراقبة ادائها وتقيمها وتعديلها اذ الزم الامر.	**3.000**	**0.000**	**مطبق**

2- الاشراف على الادارة التنفيذية ومتابعة ادائها والتاكد من سلامة الاوضاع المالية للمصرف.	3.000	0.000	مطبق
3- تحديد القيم المؤسسية للمصرف ورسم خطوط المساءلة لكافة انشطة المصرف.	3.000	0.000	مطبق
4- تحمل كافة المسؤليات المتعلقة بادارة المصرف وسلامة وكفاءة وربحية عملياته المختلفة والتاكد من تلبية متطلبات البنك المركزي العراقي.	3.000	0.000	مطبق
5- التاكد من ان المصرف يدار بشكل سليم وضمن اطار القوانين والتعليمات النافذة والسياسات الداخلية للمصرف.	2.000	0.000	جزئي
6- نظام المعلومات المحاسبية كافي وموثوق به يغطي جميع انشطة المصرف.	2.000	0.000	جزئي
7- التاكد من ان المصرف يبني مبادرات اجتماعية مناسبة في حماية الصحة والبيئة.	3.000	0.000	مطبق
8- تقييم نوعية الحوكمة المؤسسية لزبائنه من الشركات الخاصة والمساهمة بحيث يتم تقييم المخاطر للزبائن بنقاط ضعف او قوة.	1.333	0.471	غير مطبق

مصفوفة خلاصة نتائج تحليل مسؤلية مجلس الادارة

ت الفقرة	المصرف الاول	المصرف الثاني	المصرف الثالث	الانعكاس
1	2	2	2	+
2	2	2	2	+
3	2	2	2	+
4	2	2	2	+

5	2	2	2	+
6	1	1	1	_+
7	2	2	2	+
8	0	0	1	_

مطبق= 2	مطبق جزئي=1	غير مطبق=0

2: ادارة المخاطر:			
1-2 رفد قسم ادارة المخاطر بالكوادر الكفوءة وتوفير التدريب اللازم له لتطوير اداءه بشكل مستمر.	2.333	0.943	جزئي
2-2 استقلالية قسم ادارة المخاطر في المصرف ومنحه الصلاحيات في الحصول على المعلومات من اقسام المصرف، فضلاً عن رفع تقاريره الى لجنة ادارة المخاطر.	2.333	0.943	جزئي
3-2 تقديم التوصية بمستوى المخاطر المقبولة.	2.333	0.471	جزئي
4-2 تقديم التوصيات بشأن المخاطر التي يتعرض لها المصرف ورفعها الى لجنة ادارة المخاطر.	2.000	0.000	جزئي
5-2مراقبة وتقييم التزام اقسام المصرف بالمستويات المحدد للمخاطر المطلوبة.	1.333	0.471	غير مطبق
3-الامتثـــــــــال			
1-3 من مهام المجلس ضمان استقلالية ادارة الامتثال وعدم تكليفها باي اعمال تنفيذية وضمان رفدها بكوادر كافية ومدربة	3.000	0.000	مطبق

2-3 تقوم ادارة الامتثال باعداد منهجية فعالة لضمان امتثال المصرف بجميع القوانين والتشريعات النافذة واي ارشادات وادلة ذات العلاقة.	2.000	0.000	جزئي
3-3 معلومات عن تطوير اجراءات وسياسات مكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب واللازمة للكشف عن عملية مشبوهة والابلاغ عنها للجهات الرقابية المعنية.	3.000	0.000	مطبق
4-3 معلومات عن مهام وصلاحيات ومسؤوليات ادارة الامتثال وتعميمها داخل المصرف بعد توثيقها من قبل مجلس الادارة.	3.000	0.000	مطبق
4-الافصاح:			
1-4 نشر وتوفير المعلومات ذات دلالة ومعنى المالية وغير المالية التي تهم اصحاب المصالح حول نشاطاته لكل من البنك المركزي ، والمودعين، والمصارف الاخرى والجمهور.	3.000	0.000	مطبق
2-4 التقرير السنوي يتضمن المعلومات التي تهم اصحاب المصالح المبينة في دليل الحوكمة للمصرف ومدى التزامه بتطبيق ماجاء فيه، والمهام والمسؤوليات واي صلاحيات قام المجلس بتوفيضها للجان.وعدد مرات اجتماع المجلس مع اللجان ،وملخص عن سياسة منح المكافات لدى المصرف مع الافصاح عن كافة اشكال المكافات.	1.000	0.000	غير مطبق
3-4 معلومات عن سياسة الافصاح محددة بشكل واضح كافة الامور التي تتطلب الافصاح من قبل المصرف بالاضافة الى تحديد دورية الافصاح والاساليب المستخدمة للافصاح.	1.000	0.000	غير مطبق
4-4 معلومات عن التزام المصرف بمتطلبات الافصاح التي حددتها المعايير الدولية للابلاغ	1.000	0.000	غير مطبق

المالي (IFRS) معايير المحاسبة الدولية وتعليمات البنك المركزي والتشريعات الاخرى ذات العلاقة وان يتاكد من ان الادارة التنفيذية على علم بالتغيرات التي تطرا على المعايير الدولية للابلاغ المالي.			
5-حقوق اصحاب المصالح			
1-5 معلومات عن آليات التواصل مع اصحاب المصالح ، فضلاً عن توافر معلومات ذات دلالة حول انشطة المصرف لاصحاب المصالح من خلال اجتماعات الهيئة العامة وتقديم تقرير السنوي وتقارير ربع سنوية يتضمن معلومات مالية بالاضافة الى تقرير المجلس حول تداول اسهم المصرف ووضعه المالي خلال السنة والموقع الالكتروني للمصرف.	3.000	0.000	مطبق

مصفوفة خلاصة نتائج تفعيل ادارة المخاطر والامتثال

2-تفعيل إدارة المخاطر				
2-إدارة المخاطر				
1-2	2	2	0	+
2-2	2	2	0	+
3-2	2	1	1	_+
4-2	1	1	1	_+
5-2	1	0	0	_
3-الإمتثـــال				
1-3	2	2	2	+

2-3	1	1	1	+_
3-3	2	2	2	+
4-3	2	2	2	+
4-الافصاح				
1-4	2	2	2	+
2-4	0	0	0	_
3-4	0	0	0	_
4-4	0	0	0	_
5-أصحاب المصالح				
1-5	2	2	2	+

ومن خلال مصفوفة نتائج التحليل للمحاور اعلاه نلحظ ان عدم التطبيق والالتزام باي مطلب من متطلبات حوكمة المعلومات يكون أنعاكسه سلبياً على اداء المصارف عينة البحث وبالتالي على جودة تقاريره المالية مما يؤثر سلباً على ثقة اصحاب المصلحة بتلك التقارير فعلى ادارة المصارف والجهات الرقابية تأكيد الالتزام بجميع متطلبات حوكمة المعلومات والامتثال للقوانين والانظمة والتشريعات للوصول الى الاهداف المرجوه من التقارير المالية ولاتخاذ قرارات رشيدة.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1. إن دور المحاسبة في وضع وتنفيذ سياسات الحوكمة يمكن أن ينجز من خلال تفعيل دور نظام الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي في الوحدة الاقتصادية، وتطبيق المعايير المحاسبية ومعايير الجودة والامتثال للقوانين والتشريعات الصادرة من المنظمات والهيئات التنظمية.وتفعيل إدارة المخاطر وإمن المعلومات وان يتم قبول المخاطر عند مستوى لايؤثر في جودة التقارير المالية وذلك من خلال مقاييس ومؤشرات جيدة تحددها الوحدة الإقتصادية.
2. إن مسؤولية تنفيذ حوكمة المعلومات وحماية أصول المعلومات من السرقة اوإي إساءة في استخدامها أو تآكلها ليست مسؤولية قسم واحد فقط بل تقع على عاتق جميع الأقسام المشاركة.

3. ترتبط حوكمة المعلومات بوجودة المعلومات اذ تساعد حوكمة المعلومات بإدارة المعلومات بصورة صحيحة وكذلك إدارة جيدة للمخاطر فضلا عن عمليات اتخاذ القرارات وان تقديم نهج جديد لمعالجتها ومشاركتها وكيفية الاستفادة منها.

4. يمكن تطوير نظام المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق برنامج حوكمة المعلومات وإتباع خطواته بشكل دقيق ومراقبة تنفيذه وإختيار الإساليب وإفضل الممارسات المحاسبية التي تضمن الإرتقاء بالمعلومات المحاسبية وزيادة جودتها وفائدتها إذ تعد هذه المعلومات الركيزه الإساسية التي يعتمدها إصحاب المصلحة في قرراتهم.

5. يعزز إمتثال المصارف للقوانين والقواعد والمعايير من قوة المصرف وقدرته التنافسية والمحافظة على سمعته والوفاء بتوقعات زبائنه وتعزيز ثقة جمهوره وتحسين عمله والنهوض به.

6. إن إستقلالية مراقب الإمتثال تقتضي عدم تأثير سياقات عمله والتقارير الصادره عنه بضغوطات وتدخلات الادارة التنفيذية، في حين ارتباطه المباشر بالمدير التنفيذي يحد من ممارسة استقلاليته بالكامل.

7. بعد الاطلاع على مسؤوليات مراقب الإمتثال تبين إن مسؤولية تقييم ومتابعة مخاطر الامتثال هي مسؤلية قسم إدارة المخاطر حصراً، في حين كان من المفترض هناك تنسيق بين كل من مراقب الامتثال وقسم ادارة المخاطر لرفع التقارير الى مجلس ادارة المصرف.

8. إن وجودإطار للحوكمة بصورة عامة و لحوكمة المعلومات بصورة خاصة في المصارف موضوع البحث يؤدي الى تخفيف من مخاطر الوكالة وتخفيف من درجة المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف.

9. لم تحظى الحوكمة بإهمية كبيرة في المصارف عينة البحث وتبين انها مطبقة بصورة شكلية فقط وهذا ماينعكس سالباً على أداء المصارف وعلى جودة القوائم المالية وتقليل من ثقت المستثمرين.

التوصيات:

في ضوء الإستنتاجات التي تم التوصل إليها توصي الباحثة بالآتي، والتي تأمل الباحثة تسهم في معالجة المشاكل التي تعاني منها الوحدات الاقتصادية والمصارف العراقية تحديداً:-

1. الاتجاه في تطبيق آليات ومبادئ حوكمة المعلومات بشكل عملي وفعلي في المصارف العراقية لغرض النهوض بها الى المستوى المطلوب والمقارنة مع دول العالم.
2. ضرورة تفعيل دور الهيئات الرقابية من إجل تقييم مدى التزام المصارف والمؤسسات المالية والامتثال للقوانين والتشريعات النافذة الصادرة عن هيئآت دولية ومحلية.
3. ضرورة قيام الجهات الرقابية الاشرافية على عمل المصارف وضع مؤشرات لتقييم وقياس السلوك الاداري فيها ماينعكس على جودة التقارير المالية.
4. ضرورة تفعيل جانب المساءلة واعطاءه اولوية عند تطبيق حوكمة المعلومات وذلك من خلال اعطاء متطلبات تطبيق مبادئ وآليات الحوكمة الصيغة الالزامية من خلال اصدار قوانين ملزمة مع فرض عقوبات رادعة عند عم التطبيق.
5. ضرورة إهتمام المصارف العراقية بتكامل معايير الحوكمة (الشركات، المعلومات، تقنية المعلومات) مع معايير الابلاغ الدولية لتعزيز الثقة بالمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية وغير المالية وان تتصف بـ(الدقة ، والثقة، التوقيت المناسب، والتوافر عند الطلب).

6. الاستمرار على تأكيد إهمية التزام المصارف العراقية المؤسسات المالية بقواعد ومتطلبات حوكمة المعلومات وتحقيق إهدافها وينعكس ايجاباً على جودة التقارير المالية ومستخدميها.

المصادر:

1- ARMA International (2018),"Information governance body of knowledge (IGBok: the foundation available at:www.arma.org/news/388383/ARAMA-International-Releases-IGBOK-THE-Foundationhtm.

2- Andrej Volchkov:2019(Information Security Gvernance: Framework and Toolset for ISOs and Decision Makers .

3- Anthony David Giordano (2019). (Information Governance A Step-by-Step Guide to Making Information Governance Work) © Copyright 2015 by International Business Machines Corporation. All rights reserved.

4- Emily M. & Conye: 2017(Big Data Information Governance by accountants) journal of Emerging Technologies in Accounting VOI.13NO.I.

5- Guetat S., Dakhli, S. B. D. An Approach for Software Solutions Construction in Urbanized Information Systems. In Maria Manuela Cruz-Cunha, João Varajão, and Antonio Trigo (Eds) "Sociotechnical Enterprise Information Systems Design and Integration", (pp. 215-232).

6- Huang, W. and Boateng, A. (2016),"On the value relevance of analyst opinions and institutional, shareholdings in China", International Journal of Accounting and Information ،Management, Vol. 24No. 3, pp. 206-225.

7-- ISACA (n.d.), COBIT 5: A Business Framework for th Governance and Management.

8-- Smallwood, R. F. (Ed.). Information governance: concepts, strategies and best practices. Hoboken, NJ: Wiley & Sons, 2014.

9- Smallwood, R. F. (Ed.). Information governance: concepts, strategies and best practices. Hoboken, NJ: Wiley & Sons, 2016.

10- OECD 1999.Organization for Economic Co-operation and Development OECD principles of corporate governance, OECD Publications service ,Paris.

11--Romney, M., Steinbart, P. (2018). Accounting Information Systems, New York: Pearson Education. Robert.F. Smallwood INFORMATION Governance (Concepts, Strategies and Best Practices) Copyright © 2014.

12- M.N. Kooper ,R. Maes, E.E.O. Roos Lindgreen:2006(On the governance of information: Introducing a new concept of governance to support the management of information

13- ISO. (2005a) 17799:2005. Information technology – security techniques – code of practice for information security management. BSI.

14- Song, L. (2016), "Accounting quality andfinancing arrangements in emerging economies International Journal of Accounting& Information Management, Vol. 24No. 1, pp. 2-19.

15- WILDHABER, Bruno, BURGWINKEL, Daniel, HAGMANN, Jürg, HOLLANDER, Steph-an, NEUENSCHWANDER, Peter K., SCHMUTZ, Dieter, SPICHTY, Daniel, 2015. Leit-faden Information Governance.